مكانة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية

الأستاذ طيبي محمد بالهاشمي الأمين

أستاذ بكلية الحقوق جامعة وهران

tayebiamine@hotmail.fr

مقدمة:

بموجب القانون الدولي الدول مسؤولة ولها الحق الشرعي في تعزيز حقوق الإنسان بواسطة مجموعة من الأدوات لتطبيق سياساتها الخارجية، وبتجسيد فاعلية هذه الحقوق في السياسات الخارجية عن طريق مجموعة من المعايير، غير أنه من جهة أخرى قد يقف في وجه الدول بعض العقبات أو التحديات في تطبيق سياسات حقوق الإنسان في السياسة الخارجية.

إن فهم قضايا حقوق الإنسان يعد أمرا ضروريا الصناع القرار السياسي الخارجي. هناك أيضا تدخلات مراكز القرار ومراكز القوى الفعلية، مثل تجمعات الضغط والمصالح الاقتصادية والإيديولوجية،التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في السياسة الخارجية لتدعيم وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية ومعاهدات حقوق الإنسان دون أن تشير للخلفية الحقيقية والدوافع الفعلية للموقف السياسي المعلن.

و بالتالي الإشكال الذي يطرح يتمحور حول كيفية اتخاذ قرار سياسي خارجي يتماشى وقواعد حقوق الإنسان من جهة، وكيفية التأثير والضغط على الدول لتطبيق هذه القواعد في سياساتها الخارجية؟

أولا: فاعلية سياسة حقوق الإنسان في السياسة الخارجية

إن الالتزام الدولي بقواعد حقوق الإنسان، أو غياب ذلك الالتزام، لم يصبح موضوعا ثابتا في العلاقات الدولية إلا بعض الحرب العالمية الثانية.

فقبل الحرب، كانت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان تقابلها شعارات بعدم الموافقة فقط، كما أن الانتهاكات بدرجة أقل لم تكن تعتبر حتى موضوعا مناسبا في الأحاديث الدبلوماسية.

إن الدول وعلى مختلف أنماطها(متقدمة- متخلفة، متفتحة- مغلقة)،تؤكد التزامها بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والحكومات التي تتبع سياسيات تتسبب في انتهاكات خارقة لحقوق الإنسان توصف بأنها حكومات لا تحظى بالمشروعية.

تنوعت أشكال التأثيرات الخارجية على الدول، وما زالت دول أخرى مثل السودان وسوريا وإيران تحت ضغوط خارجية هائلة مما جعلها تسعى لتغيير سياستها اتجاه حقوق الإنسان، بينما تواجه دول أخرى تأثيرات اقتصادية وأمنية وسياسية تتفاوت شدتها من بلد لآخر. ولهذا السبب تبرز أهمية دراسة أثر الالتزام بحقوق الإنسان على سياسة الدول الخارجية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.(1)

1- معايير فاعلية سياسة حقوق الإنسان

إن المعايير الأساسية لجعل سياسة حقوق الإنسان سياسة فعالة ومؤثرة في السياسات الخارجية للدول تكون من خلال:

1- وحدة السياسة الخارجية والمقصود به أن تكون كل الأجهزة المعنية بصناعة السياسة الخارجية موحدة تجاه سياسة حقوق الإنسان. بمعنى أنه على جميع الجهات بدءا من القائد السياسي إلى وزارات الخارجية والتجارة والدفاع والاستخبارات أن يأخذوا هذه السياسة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

2- قومية السياسة الخارجية بمعنى أن تعزيز حقوق الإنسان هو مصلحة قومية، فالدول تحترم قواعد حقوق الإنسان على أساس أن هده القواعد تمثل مصالحها القومية،وبمجرد أن تعرف تلك السياسة على أنها تهدف إلى حماية مصلحة قومية، سيدفع صانع القرار السياسي الخارجي الربط بين حقوق الإنسان من جهة والأحداث السياسية من جهة أخرى والقيام بتطبيقها بكافة الوسائل التي يراها ضرورية.(2)

3- مصداقية السياسة الخارجية، فإذا لم يتحقق تعزيز قواعد حقوق الإنسان على المستوى الوطني فإنه لا يمكن لصانع القرار الخارجي المطالبة بتطبيق سياسة حقوق الإنسان على المستوى الدولي، إذ هناك ترابط بين الهياكل الداخلية و السلوك الخارجي.(3)

1- د. حسن الحاج علي أحمد،الدولة الرخوة: أثر العامل الخارجي على سياسة الدولة، ص21

2-Christopher Clapham, "Degrees of Statehood," in Sara Owen Vanderluis, ed., *The State and Identity Construction in International Relations*. London: Macmillan Press, 2000. p. 40.

3- Stephen D. Krasner, "Abiding Sovereingty," *International Political Science Review*, vol. 22, no., July 2001. pp. 231-233

4- ديمقراطية السياسة الخارجية بمعنى أنه على الدول أن تقف إلى جانب القيم الديمقراطية إذا أرادت أن تكسب سياستها الخارجية دعما داخليا ودوليا، كما يجب أن تسعى سياسة حقوق الإنسان إلى التوفيق بين أهداف حقوق الإنسان والديمقراطية.

5- أخلاقية السياسة الخارجية أي تحقيق توافق بين أهداف حقوق الإنسان والأهداف الإنسانية. فعلى سبيل المثال، في حالة فرض عقوبات اقتصادية فيجب الأخذ في الاعتبار العواقب التي ستترتب عليها، فهل ستشجع هذه العقوبات التغيير المرغوب كما كان الحال في جنوب إفريقيا، أم أنها ستؤدي إلى الإضرار بصحة وغذاء الشعب كما هو الحال في العراق.(1)

6- استمرارية السياسة الخارجية أي على الدول العمل بتطبيق سياسة حقوق الإنسان بصفة مستمرة ومتواترة، لأن الإصلاحات لا تأتي في المدى القصير. فدعم سياسة حقوق الإنسان يحتاج إلى المتابعة والاتصال بالمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان باستمرار.(2)

2- أدوات تطبيق سياسة حقوق الإنسان

تعتمد الدول لتطبيق سياسة حقوق الإنسان في السياسات الخارجية إلى خمس أدوات، تتمثل في:

1- دعم سياسة خارجية نشيطة: تتمثل في قيام صناع السياسة الخارجية بإثارة انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تتعلق بمصالح الأفراد، وذلك بتجسيد دبلوماسية نشطة من خلال اللقاءات والمناقشات الثنائية مع الحكومات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، شغلت الديمقراطية والانتخابات مكانة مهمة في الدبلوماسية الأمريكية خلال ولاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، حيث تحول اسم "مكتب حقوق الإنسان"إلى "مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل".(3)

1- Robert O. Keohane, "Political Authority After Intervention: Gradations In Sovereignty," in: J.L. Holzgrefe and Robert O. Keohane, eds. *Humanitarian Intervention: Ethical, Legal, and Political Dilemmas.* (Cambridge: Cambridge University Press. 2003). p. 277

-انظر كذلك د إبراهيم غرايبية،**كتاب الأخلاق والسياسة الخارجية،2009**

2- دافيد فورسايت،محمد مصطفى غنيم، حقوق الإنسان و السياسة الدولية،ص163-1993، طبعة1

3- د.نهى أو الكرامات، حقوق الإنسان في السياسة الأمريكية، مجلة اليمني الأمريكي نت،11-07-2009

2- التصريحات العامة: باستخدام قوة الألفاظ،فمن خلال هذه التصريحات والخطب إلى توضيح مواقف الدول، والتعليق على الحكومات الأجنبية، لتشجيع الالتزام بحقوق الإنسان في الدول الأخرى،ففي بعض الأحيان يذكر اسم الدولة صراحة وأحيانا تكون الرسالة عامة. وعلى سبيل المثال، في عام 2007 انتقد بوش روسيا صراحة لاعتقالها متظاهرين قبيل الانتخابات البرلمانية.

3- الشعارات الرمزية: كتقديم الرئيس الجزائري للرئيس الجنوب إفريقي سيفا ذهبيا كشعار رمزي يستهدف النظام العنصري في جنوب إفريقيا و كمنح الرئيس بوش ميدالية ذهبية للدلي لاما الزعيم الروحي لإقليم التبت في إيماءة رمزية تستهدف الصين (1)

4- تقديم المساعدات: وهي أن تقوم دولة ما بإرسال مساعدات اقتصادية أو بيع تكنولوجيا وغيرها إلى الحكومات التي تعمل على تحسين سجلها الخاص بحقوق الإنسان، أو قد يقوم صانع السياسة الخارجية بزيارة دولة ما اعترافا منه بقيامها بدعم حقوق الإنسان، أو أنها في طريقها إلى تحقيق إصلاحات في هذا المجال.

5- توقيع العقوبات: توقع بعض الدول عقوبات على دول أخرى كخفض المساعدات العسكرية، أو المبيعات، لفصل هذه الدولة عن ممارسات حكومات تلك الدول. فقد منعت أمريكا بيع معدات الشرطة للصين حتى لا تساعد حكومتها على ممارسة القمع الداخلي. (2)

1- د. أسعد الدندشلي ، مسألة حقوق الإنسان في سياسة أمريكا الخارجية" **تقرير واشنطن ،نهى أبو الكرامات**26جويلية 2008.
انظر كذلك : د.نهى أو الكرامات-المرجع السابق

2-Denis Stairs-« Pubic opinion and external affairs : reflections on domestication of Canadian foreign policy » international journal-33/1-winter1997-8 pp128-149.
انظر كذلك : د. محمد السيد السليم، جريدة العربي، هل يمكن تبرئة النظام الديمقراطي من جريمة العدوان؟، العدد11206، 02ماي2010

ثانيا : وسائل الضغط من أجل حقوق الإنسان في السياسة الخارجية

إن الضغط من أجل ترسيخ سياسة حقوق الإنسان في توجيه السياسات الخارجية للدول يتم من خلال جماعات الضغط من جهة و المنظمات الغير الحكومية من جهة أخرى.

1- جماعات الضغط

جماعات الضغط أو اللوبيات **تتفاوت قوتها وتأثيرها من دولة إلى أخرى ولكنها فاعلة في التأثير علي صانع القرار السياسي الخارجي. يمكن أن تكون جماعة الضغط مسجلة رسميا تحت هذا المسمى**

كما يحدث في أمريكا، وممكن أن تقوم بمهام جماعة الضغط حسب تعريفها السابق ولكنها مسجلة تحت اسم آخر، كجمعية حقوق إنسان أو مركز أبحاث أو مراكز للتأثير على الرأي العام.

وبناء على ذلك فإن جمعيات حقوق الإنسان بحكم مهامها تشكل جماعات ضغط من آجل نشر الحريات وحقوق الإنسان، ومراكز الأبحاث تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي تقوم ببعض الدراسات لجماعات ضغط مسجلة وجماعات مصالح ضخمة كما أنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته. إذن كل من يضغط ويعمل من آجل التغيير السلمي في مجتمعه والمجتمعات الأخرى بدون السعي للسلطة يشكل جماعة ضغط وفقا لتوصيف مهامها.(1)

جماعات الضغط **ممكن أن تكون كيان قانوني أو مفهوم وظيفي، ففي الولايات**

المتحدة مثلا يوجد جماعات ضغط قانونية مسجلة وجماعات ضغط وظيفية،أي تقوم بالوظيفة في التأثير السلمي على السلطة. ووفقا للتعريف الوظيفي لجماعات الضغط فإنه لا توجد دولة في العالم تخلو من وجود جماعات ضغط بها.

إن الضغط من أجل حقوق الإنسان يمكن أن يوجه إلى صناع القرار السياسي الخارجي أو الجماهير، كما أن مصادر القائمين بالضغط تشمل نوع المعلومات التي يسعى إلى نقلها، وثانيا مشروعية الضغط داخل محيط القيم الاجتماعية، الأموال والعضوية و التنظيم والقيادة.(2)

1- دافيد فورسايت، محمد مصطفى غنيم، المرجع السابق، ص161-170

2-د.ليستر ميلبرات، تأثير الضغط على القرارات الحكومية، 1993، ص 68

وتشمل تكتيكات الضغط من هم صانعو القرار السياسي الخارجي المناسبين،وكيف تصنع قوات الاتصال وتبقى مفتوحة، ومتى يكون الوصول إلى مرحلة معينة لصنع القرار في السياسة الخارجية قد تم، وكيف يمكن تقديم العرض بشكل أفضل. (1)

باستخدام هده التصورات يمكن وصف أنشطة مجموعات الضغط من أجل حقوق الإنسان أنها غير ساعية للربح، حيث تعتبر المنظمات الغير الساعية للربح والتي تهتم بالسياسة الخارجية أكثر عددا، فقد تكون لها مصالح خاصة أو عامة دون أن تقتصر على كسب مالي، فما تمارسه نقابات العمال الأمريكية ضغطا لا من أجل فائدتها المادية، فهي تعتبر مجموعات مصلحة عامة في ميدان السياسة الخارجية، فبهذا المعنى يمكن القول أن مجموعات المصلحة العامة قد تكاثرت للعمل من أجل معايير حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، سواء أخذت وصف نقابة، أو منظمة عرقية أو جماعة ضغط مسجلة لحقوق الإنسان أو غير دلك فهي تعمل بالضغط للتأثير على جهة ما.ومن أهم المجموعات غير الحكومية غير

الساعية للربح هي الرابطة الدولية لحقوق الإنسان،منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لفقهاء القانون الدولي.(2)

تعمل جماعات الضغط في التأثير على السياسات الخارجية للدول في مجال حقوق الإنسان بصفة علنية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على التحرك والإنتاج والفاعلية ضمن عدد من العناصر التي تعمل على تحديد وصناعة القرار السياسي. تتوزع جماعات الضغط في أي مجتمع في شبكات متنوعة الاتجاهات ومتضاربة المصالح في بعض الأحيان، وهو ما يجعل من مجمل العملية السياسية لهذه الجماعات مسرحا للتنافس في الإقناع والتأثير.

لا تقتصر جماعات الضغط على العمل في الحقل الاقتصادي أو السياسات الخارجية، بل تمتد للسياسات الداخلية للدول، وأبرز الأمثلة على ذلك، جماعات الضغط الداعية لتطبيق برنامج التأمين الصحي الحكومي، وهو ما أجبر المرشحين للانتخابات الرئاسية الأميركية على إدراج مشروعات قوانين لتطبيق التأمين الصحافي ضمن برامجهم الانتخابية.(3)

1-دافيد فورساتث، محمد مصطفى غنيم، المرجع السابق ، 163-164

2- د.برنارد كوهين، تأثير المجموعات الغير الحكومية على صنع السياسة الخارجية- بوسطن، مؤسسة السلام العالمي1995، ص 133-137

3-دافيد فورساتث، د.محمد مصطفى غنيم، المرجع السابق ، ص161

2-المنظمات الغير الحكومية

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في سياسة حقوق الإنسان الدولية والتأثير على السياسات الخارجية للدول، دلك لأن المنظمات غير الحكومية تعمل في كثير من الأحيان بشكل متحرر من الرقابة السياسية للدول بسبب وضعيتها الخاصة. غير أن قوة المنظمات غير الحكومية تبقى محدودة، ويجب عليها أن تعتمد على قوة الدعاية والإقناع. فالكثير من الدول تستخدم سلطة الإكراه ضد أعضاء منظمات حقوق الإنسان الغير حكومية وتحويلهم إلى ضحايا جدد. وقد قامت بعض الدول بمنع التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية، أو باستعمال إجراءات تسجيل مرهقة لإعاقة عمل هذه المنظمات.(1)

للدول نقاط قوة ونقاط ضعف معاكسة تقريباً لتلك التي تملكها المنظمات غير الحكومية، إذ يلجأ صانع القرار السياسي الخارجي إلى صياغة سياسة خارجية تتماشى ومصلحة دولته القومية، وهذا يعني آن دفاعه عن حقوق الإنسان قد يكون محدودا بسبب وجود أهداف أخرى. ولكن عندما تختار الدول السعي إلى معالجة مسائل حقوق الإنسان، فإنها تملك الموارد وقنوات النفوذ اللازمة، وحتى القدرات الدعائية التي لا تتوفر للمنظمات غير الحكومية.(2)

تقوم المنظمات غير الحكومية في سعيها لحماية حقوق الإنسان ، بتنفيذ العديد من الاستراتيجيات لممارسة الضغط على الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، فهيتمارس ضغوطا

1- د. محمد مصطفى غنيم ، المرجع السابق،ص259-260

2- ليفرين كريستول، "حقوق الإنسان :جدول الأعمال المختفي"، مجلة المصلحة الوطنية، 1986، العدد87، ص3-11، انظر كذلك د.محمد مصطفى غنيم ، المرجع السابق،ص172-179 انظر كذلك: دافيد فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993)، ص133-198.

دبلوماسية على الحكومات من خلال الاجتماع بها أو التدخل لديها بشأن انتهاكات محددة، كخطوة أولى قبل الإقدام على نشر ما لديها من تقارير حول الانتهاكات، فمثلا تبرم اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقيات مع الدول تعمل بموجبها في أراضي تلك الدولة، وتحاول من خلالها تحسين وضع حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بظروف الاعتقال ومعاملة المعتقلين، وعندما تخفق محاولاتها لدى السلطات المعنية في إيجاد حلول للقضايا التي تتابعها تلجأ أحيانا إلى إصدار بيانات صحفية وبلاغات تحذيرية حول تلك القضايا.

تقوم المنظمات غير الحكومية بمراقبة مدى احترام الحكومات للحقوق والحريات الأساسية، وغالبا ما يلجأ إليها المواطنون لرفع التظلمات الشخصية وطلب الاستشارات القانونية، كما تطالب المنظمات الدولية بتشكيل لجان تقصي حقائق للدول التي تقوم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتصدر هذه اللجان مع انتهاء تحقيقاتها تقريرا حول الأوضاع.(1)

وهي تسعى بتنظيم حملات عالمية حول انتهاكات محددة، لجلب انتباه الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي إليها، ومطالبته بالتحرك الفاعل لدى الحكومات المعنية.

كذلك تساهم في عمل الأجهزة الدولية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، من خلال الصفة الاستشارية التي حظيت بها هذه المنظمات بموجب المادة 71 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتكون المساهمة من خلال تقديم تقارير وشهادات خطية وشفهية كما سنرى لاحقا، ومن بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بصفة استشارية اللجنة الدولية للحقوقيين ومقرها جنيف.(2)

1-د.ليث زيدا، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، الحوار المتمدن، العدد1952/20-06-2007

2- د. ليث زيد، المرجع السابق. انظر كدلك:د. حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق –ص26

انظر كذلك : د. محمد السيد السليم، جريدة العربي، هل يمكن تبرئة النظام الديمقراطي من جريمة العدوان؟، العدد11206، 02ماي2010

خاتمة:

إن العمل من أجل حقوق الإنسان هو مرادف من أجل سياسة خارجية تقدمية حيث يكون الأفراد وسط الساسة،و العمل من أجل حقوق الإنسان مرادف لإطفاء الطابع الإنساني على السياسة،وهدف حقوق الإنسان هو الإصرار على أن قوة وأمن والرخاء الاقتصادي للدول ونخبتها الحاكمة تكون مصحوبة بالاهتمام بالمواطن وتحسين أحواله السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

إن نشر الحرية دوليا يتماشى مع قيم الدول و يخدم مصالحها القومية. كما أن الأمن الدولي سيتم تعزيزه عن طريق التوسع في نشر قيم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

إن معاهدات و اتفاقيات حقوق الإنسان تأثر على السياسات الخارجية للدول،كما تبقى حقوق الإنسان ذا أهمية سياسية أساسية و هذا لأن حماية حقوق الإنسان أصبحت الآن تشكل مصدرا جديدا للشرعية الدولية، حيث أصبحت قضايا حقوق الإنسان تستخدم كطريقة لإحداث تغيير النظام في نظام السياسات الخارجية، إذ أصبحت حقوق الإنسان معيارا جديدا لتقييم دور صناع القرارات في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

كما أصبحت معايير حقوق الإنسان طريقة لإحداث تغيير الأنظمة من نظام تقليدي للدولة-الأمة في السياسات الخارجية يقوم على أساس مبدأ السيادة الوطنية إلى نظام من سياسات خارجية يرتكز أساسا على أساس قيم إنسانية تراقبها الهيئات والمنظمات الدولية، ففي النظام التقليدي يبيح للدولة أن تفعل ما تشاء في حدود قوانينها الداخلية وإن تعارضت و قواعد حقوق الإنسان الدولية، لكن و في النظام السياسي العالمي الجديد، فصناع القرارات السياسية الخارجية يجب عليهم أن يتقيدوا بالقيم المتفق عليها دوليا، فالحكومة التي تنتهك حقوق الإنسان تثير الشك في أمنها الخاص بتعريض نفسها لضغوط دولية، و بالمثل فالسياسة الخارجية التي تسعى للأمن و لكنها تتعارض و قواعد حقوق الإنسان من شأنها أن تواجه صعوبات.

إن موضوع حقوق الإنسان سيبقى جزء هاما من السياسات الخارجية للدول، ومعيارا راسخا للشرعية و التغيير، ومصدر لأمن الحكومة، فحماية حقوق الإنسان يجب أن تكون بتقييم انتهاكات هذه الحقوق ويكون هذا بدعم منظمات حقوق الإنسان.